عند في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح حيث قال اولا
كونه مصدقا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا
وبالخبر الثاني الاخبار والمتصف لما تم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض
عليه بان نفس الخبر تصدق لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا
لا تصدقا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الضرب
مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات
وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الضرب مثلا تعم لو قيل
على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في ايجاد الاسناد بل بما يدل عليه
المعنى المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى كان وجها
ومثل افادة زيادة تخصيص كقولك

ما زيد رجا قط بخير هو سيوافي في غواتهم سيوف

جلق في مجالس تهم زيدان وان ضيف المترهم خفوف

المراد هو خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هو خفوف
سقديم المسند اليه وقوله المضيف هذا تفسير للشيء باعاده ليظهر ليس في الغرض
ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروطا بكون الخبر فعليا على ما سياتي في
بحثي انا سجيت في حاتك والخبر هنا اسم فاعل لان خفو فاجمع خاف بمعنى خفيف
واجب بمنع هذا الاستراط لتصريح ابي البقاء بالحصر في قولنا تعالى وما
انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو فلك
مما الخبر فيه صفة لا فعل وقد مت لظهور ان الحصر قوله فهم خفوف غير
مناسب للمقام واجب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص
بالذكر الذي اشار اليه في قوله وانما الحاجة المقصد لذكر المسند اليه
فمتى يكون الخبر عاما النسبة لكل مسند اليه والمراد بخصوص بعض وهذا
سيد بد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عند القاصر
قد اوردت في ذلك بل الاعجاز كلاما حاصله كما اشار اليه المصنف بقوله ومما يفيد
اي المسند اليه المقدم مخصصة بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والقيد
بالفعلي مما يفهم من كلام السيد وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما
اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انا طلبت بعيرا ولي جرى الشيء اي كان

المسند اليه



المسند اليه بعيد جرى الشيء للافضل من قولهم ولكل وجه منك نحو ما انا فعلت
هذا اي لم افعله مع انه مفعول لغيري فانه تقدم نفي الفعل عن المذكور
ثم نفيه لغيره على الوجه الذي ينفي عنه بين العموم والخصوص قلا يقال هذا الا في
نحو انه مفعول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لانا نقول لا يلزم من
ان يكون جميع من سواك قائلا لا ان للخصوص ما هو النسبة الى من توهم انحا
استركاك سعدى الفعول او انه لم يكن وجه لا يا النسبة الى جميع من في العالم
وهذا اي ولاجل ان التقديم يفيد التخصيص قد ينفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
لغيره نحو ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت نفي قولك
فاليته هذا القول لاحد لكم ومفهوم الثاني اعني ولا غيري يفيد في قائله
عن الغير وهما سواء ان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه
وقد قال ما فعلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر
غير التخصيص كما اذا طلق لحاطب تك طلقتين فاجابه بقوله لكني ما طلقت
والله ان لك تعتقدان قائله غيرك فقول لك ما انت طلقت لاغيرك فمقول له ما انا قلته
ولا احد غيري قصدا الى انكار بعض الفعل فيقدم المسند اليه ايضا في كلامه و
هذا انما يكون مما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف نحو لك ما انا بعت هذه
الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يمتنع ان يكون انسان
غير المتكلم مدعيا رؤية كل احد لانه مدع على المتكلم ايضا على وجه العموم في المفعول
فيجب ان تكون لخبره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو
الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التعميم
المقدم نحو لك لغير المذكور هو جنس الفعل الذي نفي عن المذكور وقد يظن لاول لا
نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على بعض
من اولئك الناس والفرق واضح فان الاول نفيد النفي الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة
على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني نفيد السلب
الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا جعلوه كقولنا ما رايت من الناس على انه سهو من
الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما
انه بني على ما ذكره ايضا الفعه من ان احدا اذا لم تكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)